

كلمة

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

خلال المناقشات العامة للجنة الثانية

الدورة الـ ٧٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة

يلقيها المستشار/ نواف عبداللطيف الأحمد

مقر الأمم المتحدة

نيويورك

الاثنين الموافق ٢ أكتوبر ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

يسرني في البداية أن أتقدم بأسمى عبارات التهئة بإسم وفد دولة الكويت على توليكم رئاسة اللجنة الثانية، وتطلع وفد بلادي الى التعاون معكم من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من جدول أعمال اللجنة عبر المساهمة الفعالة في النقاشات وصولاً الى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كما لا يفوتني كذلك أن أتقدم بالتهئة لجمهورية مصر العربية الشقيقة بمناسبة إنتخابها رئيساً لمجموعة الـ 77 خلال الإجتماع الوزاري السنوي الواحد والأربعين للمجموعة المنعقد الأسبوع الماضي في مدينة نيويورك، متمنياً لها النجاح في تحقيق مصالح البلدان النامية الإقتصادية، حيث أود بهذا السياق أن أعبر عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل وفد الاكوادور بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

ومن مبدأ دعم وتأييد وفد بلادي لجهود الأمم المتحدة ولجهود الأسرة الدولية المبذولة تجاه تعزيز عمل الجمعية العامة عبر تنشيط أعمالها تماشياً بما نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، فإن وفد بلادي يجدد التزامه بدعم جهود هذه اللجنة في تحديث أساليب عملها وممارساتها من أجل تحسين نوعية المناقشات وتأثير مداولاتها وقراراتها.

كما لا يفوتني كذلك الإشادة بجهود الدول الأعضاء وأجهزة الامم المتحدة المعنية في رسم معالم التنمية المستدامة لعام 2030 عبر توافق عالمي غير مسبوق حول رؤية مشتركة للتنمية بمختلف أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والتي تمثل منطلقاً لدعم التطلعات الإنمائية العالمية التي ترجمت من خلال الدعوة الى تنشيط تمويل التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية وخطة عمل أديس أبابا المنعقد في شهر يوليو 2015 بغية مواكبة المتغيرات الإنمائية، فضلاً عن جدول أعمال التنمية المستدامة والمساعي الرامية الى تحقيق أهدافها الـ 17 وصولاً للنمو الإقتصادي والإجتماعي والبيئي المرجو نسبة وتناسب مع خصائص الدول ومستوياتها الإنمائية، إضافة الى ما أفضى اليه مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وما أثمر عنه إتفاق باريس لعام 2015 كإستجابة دولية لمواجهة ظاهرة تغير المناخ بشكل عادل ومتوافق مع مبادئ إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وصولاً الى مرحلة الرخاء العالمية المرجوة التي نسعى جميعاً الى بلوغها.

ومن هذا المنطلق، فإنني أجدد حرص وإلتزام دولة الكويت على مواصلة تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة وتعزيزها وتكثيف العمل متعدد الأطراف بإعتباره أحد الروافد الرئيسية لمراجعة أوجه التعاون والتنسيق في العديد من المجالات، ذلك الحرص الذي يتجلى بمشاركة دولة الكويت الفعالة، وعلى أعلى المستويات، في كافة البرامج والفعاليات الإنمائية التي نظمتها الأمم المتحدة لدعم التكامل التنموي، وذلك بالرغم من أن دولة الكويت مصنفة كأحد الدول النامية ذات الدخل المرتفع، إيماناً منها بالمبادئ الإنسانية وما إنتهجتته من سياسات تحث على تقديم المساعدات الإنسانية للشعوب والدول المحتاجة عبر إستضافة بلادي لعديد من المؤتمرات الإقتصادية والإنمائية والإنسانية في السنوات القليلة الماضية، وذلك الى جانب إطلاق مبادرات مختلفة تهدف الى تعزيز الشراكة والتعاون في المجال التنموي والإنساني، والتي تقوم دولة الكويت بمتابعة إستمرار سيرها وآليات تنفيذها للتأكد من تحقيقها لأهدافها المعلنة.

كما أن دولة الكويت لم تدخر جهداً في مساعيها الرامية الى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نمواً من خلال مؤسساتها المختلفة وأبرزها الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية عن طريق تقديم منح وقروض ميسرة لإقامة مشاريع البنى التحتية لتلك الدول حيث إستمرت بلادي خلال السنوات الماضية في تقديم مساعدات تنموية بلغت ما معدله 2.1% من إجمالي الناتج المحلي، أي أكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دولياً، إستفادت من جرائها 106 دولة حتى يومنا الحالي.

وفي هذا السياق، فإن وفد بلادي يجدد التشديد على ضرورة وفاء الدول المتقدمة بما إلتزمت به بتخصيص ما نسبته 0.7% من ناتجها القومي الإجمالي لتأمين حصول الدول النامية على تمويل مستدام تأكيداً على الإلتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأجدد حرص بلادي مرة أخرى على الصعيد التنموي عبر تبني حكومة دولة الكويت لمشروع "كويت جديدة" كإضافة لخطط التنمية الوطنية التي تهدف الى توجه موحد نحو مستقبل مزدهر ومتستدام منبثق عن تصور حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، لرؤية دولة الكويت بحلول عام 2035، وهو ما يعكس الأهمية التي توليها بلادي لخطة 2030 للتنمية المستدامة عبر تنفيذ أهدافها محلياً وتكييفها في إطار هذه الرؤية، إذ بلغ إجمالي

عدد المشاريع التنموية في خطة التنمية الوطنية 279 مشروعاً بينها 25 مشروعاً تم إنجازه و152 مشروعاً في المرحلة التنفيذية، مقابل 91 مشروعاً في طور التحضير.

السيد الرئيس،،،

ختاماً، إسمحوا لي أن أؤكد على دور دولة الكويت الإنساني والتنموي الريادي في تعزيز التعاون المشترك بين دول العالم للقضاء على الفقر وتخفيف عبء الديون والتصدي للآثار المترتبة عن تغير المناخ وتلبية إحتياجات ومتطلبات الدول التي تواجه أوضاعاً خاصة لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وهنا يكمن أهمية دور الأمم المتحدة في تقريب مصالح الشعوب خلال المرحلة الراهنة في ظل التحولات السياسية والإقتصادية والبيئية بغية تحقيق التنفيذ الأمثل لأفاق إنمائية جديدة وعلى رأسها القضاء على الفقر بحلول عام 2030.

وشكراً السيد الرئيس.